الإثنين 25 صفر 1442 هـ • 12 أكتوبر 2020 • السنة الـ 49 • العدد 16918 . alqabas.com

منطقة الصديق
الحسبة ALHISBA.COM
أرض فضاء 400 م²
شارع واحد - داخلي
القيمة التقديرية للعقار كما في سبتمبر 2020
KD 400,000
Available on the App Store
Google Play

توجُّه حكومي لزيادة مساهمته في الاقتصاد إلى 45%

دورٌ أكبر للقطاع الخاص في التنمية

- تحقيق استدامة المالية العامة.. وتنفيذ الخطط التنموية بعيداً عن تقلُّبات أسعار النفط
- زيادة العوائد من الصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي.. ودعم تنافسية المنتج الكويتي

إبراهيم محمد

خلصت دراسة حكومية حديثة إلى ضرورة زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية ورفع مساهمته في الاقتصاد إلى 45%، من خلال تفعيل عمليات التخصيص وتطوير السياحة والتوجّه للاقتصاد المعرفي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل دائمة، على أن يكون دور القطاع الحكومي الأساس التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء. وأشارت الدراسة، التي حصلت **القبس** على نسخة منها، إلى أن تراجع الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2020/ 2021، لتصل إلى 5.6 مليارات دينار، يدفع بقوة نحو تبنّي خطة التحوّل الاقتصادي، من خلال برامج رئيسة عدة، تستهدف تهيئة بيئة الأعمال، وتطبيق برنامج لتنويع القاعدة الإنتاجية، والحد من هيمنة القطاع العام وسيطرته على السوق، لتحقيق استدامة المالية العامة، من خلال إصلاح الهيكل المالي، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ خططها التنموية، بعيداً عن جيب المواطن وتقلبات أسعار النفط. وفي ما يلي محاور الدراسة:

- تفعيل برامج التخصيص وتطوير السياحة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- برنامج لتنويع القاعدة الإنتاجية والحد من هيمنة القطاع العام وسيطرته على السوق

1 - استدامة المالية العامة

يهتم هذا البرنامج بمعالجة الخلل الهيكلي في المالية العامة والناتج عن هيمنة الايرادات النفطية من جانب، وتضخّم بند النفقات الجارية من جانب آخر؛ لذا فقد وضعت الحكومة ضمن أولوياتها العمل على استدامة المالية العامة، من خلال إصلاح الهيكل المالي، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ خططها التنموية باستقرار، بعيدا عن تقلّبات أسعار النفط، من خلال قيام وزارة المالية بتطوير الإدارة الضريبية والعمل على مشروع إعادة تنظيم أملاك الدولة وإدارتها.

2 - تطوير السياحة الوطنية

يُعنى تطوير السياحة الوطنية بتنمية الإمكانات والموارد المالية والخدمية السياحية، من خلال التخطيط والتطوير العمراني وتشجيع التعاون الوثيق وزيادته بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، لما له من دور في تنويع مصادر الدخل، ويستهدف البرنامج تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت والاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية.

3 - التخصيص

يسعى التخصيص إلى إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث تتحوّل من المشغّل والمنتج الى المنظّم والمراقب لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط وتحقيق التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص. وعليه، فإن الدولة تستهدف التحرر من الدور الإنتاجي وتفرد مساحة اكبر للقطاع الخاص، من خلال برنامج التخصيص، الذي يعني زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية او تشغيل او ادارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لتلك الوحدات، بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن برنامج التخصيص عدداً من العناصر، أهمها: تغيير اسلوب تشغيل وادارة المشروعات العامة لتتفق مع آليات عمل القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية أساساً لتقييم الاداء والاعتماد على الاسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف وتبنّي نظام الحوافز في تشغيل وادارة الموارد.

4 - تطوير القطاع النفطي

يهدف تطوير القطاع النفطي الى زيادة ودعم القيمة المضافة في القطاع النفطي، من خلال تعظيم وتوسيع سلسلة القيمة وتطوير عمليات الانتاج، وذلك لتجنّب التأثر الحاد بالتقلّبات في اسعار النفط الخام وزيادة العوائد من المنتجات المصنّعة ودعم الصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي، بما يدعم الوضع التنافسي للمنتجات الكويتية، اعتماداً على المواد الخام الوطنية.

5 - تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص

تهدف تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص إلى تمكين القطاع وزيادة فرص العمل الجديدة للمواطنين به، من خلال تبسيط إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمستثمرين المحلي والأجنبي، وتوفير بوابة إلكترونية موحّدة لخدمات قطاع الأعمال والاستثمار، تفعيل انجاز الأعمال الكترونيا، وذلك لزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

6 - الاقتصاد المعرفي

يقوم الاقتصاد المعرفي على الاستخدامات العلمية والتقنيات الحديثة في البحث والتطوير والابتكار والإبداع، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ويستهدف زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية، وذلك على المدى المتوسط إلى الطويل، ما سيؤدي إلى زيادة قدرتها على النفاذ الى الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية، ويسعى البرنامج الى تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها للقطاع الصناعي وبناء القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ برامج البحث العلمي، بما في ذلك الاستفادة من تطوير أبحاث عالمية في مجال الطاقة. بالإضافة الى دعم جهود إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج والتخصصات العلمية والبرامج البحثية بمؤسسات التعليم العالي لضمان التوافق مع احتياجات القطاع الخاص بمجالاته المتعددة وتطوير إستراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار، من خلال ربط البحث العلمي والابتكار بخطط التنمية في الدولة وتطوير آلية فعّالة لربط مخرجات البحث العلمي.

7 - تنويع القاعدة الإنتاجية

يتحقّق هذا الهدف عبر تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات، من خلال زيادة معدلات الاستثمار لزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي، ويستهدف البرنامج زيادة نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، ما سيؤدي إلى تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطور بيئة الأعمال.

باستثناء صندوق واحد سجل خسائر طفيفة

مكاسب جماعية لصناديق الاستثمار في سبتمبر

■ البورصة واصلت الارتفاع للجلسة السادسة على التوالي

سالم عبد الغفور

واصلت مؤشرات بورصة الكويت مكاسبها للجلسة السادسة على التوالي، منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد، حيث ارتفع السوق الأول بنسبة 1%، مقابل 0.9% للسوق العام.

بلغت السيولة المتداولة في البورصة، أمس، نحو 63.5 مليون دينار من خلال تداول 395 مليون سهم عبر 13.4 الف صفقة، وبلغت قيمة التداولات في السوق الأول 50.3 مليون دينار.

من جانبها، حققت صناديق الاستثمار المستثمرة في بورصة الكويت (التقليدية والإسلامية) مكاسب جماعية خلال شهر سبتمبر الماضي، باستثناء صندوق واحد سجل خسائر طفيفة بلغت 0.2%، وذلك وفقاً لإحصائيات صادرة عن شركة كامكو انفست، بناء على افصاحات الصناديق الشهرية.

وتراوحت مكاسب الصناديق التقليدية خلال الشهر الماضي وعددها 16 صندوقاً ما بين 0.2% هبوطاً و4.9% ارتفاعاً، مقابل مكاسب تأرجحت ما بين 3.4 و5.6%.

وفيما يخص أداء الصناديق المستثمرة في بورصة الكويت منذ بداية العام، فقد قلصت غالبية الصناديق خسائرها، حيث تراوحت خسائر الصناديق التقليدية ما بين 7.4% و30%، في حين انحصرت خسائر الصناديق الإسلامية بين 7.7 و15.8%.

النوع	الصندوق	مدير الصندوق	سبتمبر 2020	منذ بداية العام
صناديق تقليدية	صندوق الدارج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	3.85%	-7.42%
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	2.78%	-10.27%
	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	2.06%	-12.15%
	صندوق الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	4.09%	-12.30%
	صندوق الساحل	شركة الساحل للتنمية والإستثمار	1.36%	-12.97%
	صندوق وفرة	شركة وفرة للاستثمار الدولي	2.81%	-13.16%
	صندوق كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	3.35%	-14.19%
	صندوق كامكو المأمون	كامكو إنفست	-0.26%	-15.21%
	صندوق ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	4.07%	-15.39%
	صندوق الرؤية	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي - كميفك	3.20%	-15.70%
	صندوق الأهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للإستثمار	4.91%	-16.39%
	صندوق الوسم	الشركة الكويتية للتمويل و الاستثمار	1.52%	-30.00%
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	2.17%	-10.52%
	صندوق فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	2.25%	-10.06%
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	2.04%	-9.92%
	صندوق الوطني للأسهم الكويتية	الوطني للاستثمار	3.73%	-11.20%
صناديق إسلامية	صندوق الفجر الإسلامي	شركة وفرة للاستثمار الدولي	4.01%	-7.74%
	صندوق الهدى الإسلامي	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي - كميفك	4.70%	-9.10%
	صندوق الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	3.42%	-10.01%
	صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	3.40%	-11.87%
	صندوق ثروة الإسلامي	شركة ثروة للاستثمار	5.62%	-15.88%
	صندوق المركز الإسلامي	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	4.03%	-8.20%

في الفترة من يناير إلى أغسطس 2020

112 مليون دينار قروضٌ استهلاكية

- القروض الإسكانية ارتفعت 1.5% إلى 314 مليون دينار
- 3.3% معدل نمو الائتمان حتى أغسطس الماضي
- ودائع القطاع الخاص تواصل النمو.. و«الحكومية» تتراجع
- رصيد الدين العام ينخفض 38.6% إلى 1.2 مليار دينار

رغم ظروف أزمة «كورونا»، فقد واصلت القروض الاستهلاكية والمقسّطة «الإسكانية» نموها؛ لتبلغ نحو 426 مليون دينار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس الماضي؛ بحصة 112 مليوناً للأولى و314 للثانية، في حين سجل قطاع التسهيلات الشخصية نموّاً بنسبة 1.5% إلى 16.6 مليار دينار.

سالم محمد

وفقاً لإحصاءات صادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.3% إلى 39.7 مليار دينار في أغسطس الماضي، مقارنة بديسمبر 2019، وبنسبة نمو 0.5% على مستوى شهري.

وسجلت معظم القطاعات نموّاً طفيفاً في حجم القروض منذ بداية العام بقيادة قطاعي «التسهيلات الشخصية» و«العقار» اللذين سجلا نموّاً ملحوظاً.

في المقابل، واصلت الودائع نموها في الفترة من يناير إلى أغسطس الماضي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4.2% إلى 45.4 مليار دينار، مقارنة بـ43.6 ملياراً في ديسمبر 2019، و44.9 مليار دينار في يوليو الماضي. وبلغت حصة الحكومة من الودائع المصرفية نحو 7.4 مليارات دينار، متراجعة من 7.5 مليارات في يوليو، في حين بلغت ودائع القطاع الخاص 37.9 مليار دينار، بزيادة 1.7 مليار دينار في 8 أشهر.

من جانبها، قالت مصادر مصرفية: إن النمو المطرد في ودائع القطاع الخاص يعني تراجع فرص الاستثمار في أوجه الأنشطة الاقتصادية الأخرى، في ظل تراجع الانفاق الاستثماري للحكومة وإيقاف او تأجيل المشروعات الحكومية المخطط لها.

من جانب آخر، انخفض رصيد الدين العام على الحكومة بنسبة 38.6% إلى 1.2 مليار دينار خلال الفترة من يناير إلى اغسطس، في حين انخفض المبلغ، بواقع 50% على مستوى سنوي. وارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 20.1%، في حين تراجع بنسبة 6.7% لدى البنوك المحلية.